

دراسة تحليلية للاستثمارات العربية البينية في إطار نموذج الجاذبية

د. نرفين أحمد ماهر عز *

* د. نرفين أحمد ماهر عز مدرس الاقتصاد - كلية التكنولوجيا والتنمية - جامعة الزقازيق - الاهتمامات البحثية: مجال التجارة الخارجية والسياسات النقدية وسعر الصرف.

Email: Nerveenez2016@gmail.com

ملخص البحث:

تعاني معظم الدول العربية من مشاكل اقتصادية عديدة قد تعتبر عائقاً أمام عملية التنمية الاقتصادية تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات الفقر في الدول غير الخليجية، فضلاً عن عدم استغلال الفوائض المالية لدى بعض الدول بشكل كفاء نتيجة لعدم توافر البيئة الاستثمارية الملائمة في المنطقة العربية، مما يدفعها إلى الاتجاه إلى الأسواق العالمية، وهو الأمر الذي دفع معظم الدول العربية إلى تطبيق سياسة الإصلاحات لتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو عن طريق تشجيع الاستثمار، سواء كان محلياً، أو أجنبياً مباشراً واستغلال كافة الموارد المتاحة لدى الدول العربية، لذا فإن الأمر يستلزم دراسة الاستثمارات البينية العربية وتحليل تطورها، والوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون تدفقها، والعوامل التي تؤدي إلى زيادة تلك التدفقات بشكل فعال .

Abstract:

Most of Arab countries are suffering from several economic problems that may considered as obstacle to the process of economic development, represented an increase of unemployment rates ,decline in economic growth rates and High rates of poverty in non-Gulf countries, As well as not to exploit the financial surpluses of some countries efficiently because of the lack of an appropriate investment environment in the Arab region leading them to global markets, Which is what prompted most Arab countries resort to reform policies to achieve economic development and raise growth rates by encouraging investment, whether local or foreign direct, And the exploitation of all resources available to Arab countries.

Therefore, it is necessary to study the inter-Arab investments and analyze their development, and to identify the most important obstacles that prevent their flow, and the factors that lead to increase these flows effectively.

مقدمة :

تتميز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأنها تتزايد بمعدلات أسرع من معدلات زيادة كلا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والتجارة السلعية، وعلى ذلك فقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام من الاقتصاديين وصانعي القرار.

وفي العقد الماضي ارتفع كلا من الإنتاج العالمي، والمبيعات العالمية، مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، والصادرات العالمية، ولذلك فإن المبيعات من الشركات التابعة لشركات أجنبية تعتبر الآن أعلى من الصادرات السلعية، وهو ما يعتبر دليل على أن الشركات تلجأ للاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من استخدامها للصادرات لخدمة الأسواق الأجنبية.^١

وقد لجأت الدول العربية لمحاولات كثيرة من التكامل الاقتصادي منذ الخمسينات، حيث هدفت الاتفاقيات الإقليمية وغير الإقليمية إلى تحرير التجارة ورؤوس الأموال والعمالة، إلا أنها لم تؤت ثمارها بشكل جيد.

وعادة ما كانت الاتفاقيات الاقتصادية متعددة الأطراف تركز في الغالب على تخفيض التعريفات الجمركية، ولم تتناول التجارة الإقليمية في الخدمات، أو الاستثمارات عبر الحدود.^٢ وهو ما يعنى أنه بالرغم من الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية بوجه عام، وتسارع الدول العربية بوجه خاص لجذب تلك الاستثمارات، إلا أن تلك الدول مازالت تعاني من تراجع معدلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالدول الأخرى مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بمتطلبات المرحلة من التنمية الاقتصادية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تزايد الاهتمام والتحول إلى الاستثمارات العربية البينية.

الدراسات السابقة :

دراسة (Thomas Chaney 2011)^٣، حيث توصلت الدراسة إلى أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى انخفاض الصادرات من تلك الدولة بعد فترة زمنية معينة، فوفقاً للنظرية

¹ UNCTAD, world Investment Report, 2000

² Steffen Hertog, The GCC and Arab economic integration: a new paradigm, The London school of Economics and Political Sciences ,LSE reaserch online November 2010,14(1) .p 52

<http://eprints.lse.ac.uk/29875/>

³Thomas Chaney, The Gravity Equation in International Trade, An Explanation, University of Chicago, September, 2011,pp3-4.

الكلاسيكية، فإن الإنتاج من الخارج يعتبر بديلا عن الصادرات، وبالرغم من ذلك فإن نظرية الشركات متعددة الجنسية تعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر بمثابة ملحق للتجارة بين الدولتين، حيث تختلف فيهم عناصر الإنتاج، وترى الدراسة أن فرق الثقافات يؤثر في التجارة كما أنه يؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر، فبوجه عام عندما تظل العوامل الأخرى على ما هي عليه، فإن الدول تتبنى الأنشطة الاقتصادية القريبة من بعضها البعض، سواء من الناحية الاجتماعية، أو الثقافية بشكل أكثر فعالية، وذلك لأن القواسم المشتركة في التقاليد، وممارسات الأعمال، والديانات واللغات تقلل التكاليف عبر الحدود، وقد تم تبني النموذج الخطي اللوغاريتمي، باتباع طريقة المربعات الصغرى. إلا أنه كما وضحت دراسة (Tang&Trevino2010)⁴ أن تكنولوجيا المعلومات المتطورة من شأنها أن تساهم في تقليل أثر البعد الجغرافي بين الدول، وترى الدراسة أن بعد المسافات بين الدول سوف يؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار المباشر بين تلك الدول، كما أن البعد ليس فقط جغرافيا بل قد يكون ثقافيا وإداريا واقتصاديا.

وقد يؤدي التقارب الثقافي إلى تخفيض تكاليف الاتصالات والمعاملات الخاصة بأداء الأعمال، ومن ثم ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما أوضح (العباس بلقاسم ٢٠٠٩)^٥ أن هناك أدبيات كثيرة نظرية وتطبيقية تدور حول تطبيق نموذج الجاذبية في تفسير الاستثمارات البينية، حيث كان المبرر الأساسي لاستخدامه في تفسير التدفقات الاستثمارية هو وجود التكامل بين التجارة والاستثمار، كما أن تكاليف المعلومات تزداد مع المسافة، فضلا عن أن التعاملات التجارية تعزز قنوات العرض والطلب، والتي تحت على الاستثمار، وأن المعاملات التجارية توفر المعلومات حول الأسواق، وبالتالي تقلل تكاليف المعلومات للقيام بالاستثمارات

كما جاء في دراسة (Folfas Pawel 2011)^٦ أنه بتطبيق نموذج الجاذبية على ٢٧ دولة أوروبية تبين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين تلك الدول تتوقف على عدد من المتغيرات (الناتج

⁴ Tang, L, &Trevino,LJ(2010).ICT development and the regional vs. global Strategies of MNEs .Multinational business review ,18(4),51-70.

^٥ بلقاسم العباس، الاستثمارات البينية العربية، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، العدد الثامن والثمانون، الكويت، ديسمبر/ كانون الأول، ٢٠٠٩، السنة الثامنة، ص٧

⁶ Pawel Folfas M.A. FDI between EU member states: Gravity model and Taxes, *Warsaw School of Economics, Institute of International Economics, 2011, p ٦*.

المحلى الإجمالي أو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي للدولتين ، وكذلك المسافة بينهما) ، وقد توصلت الدراسة إلى أن التقارب الثقافي بين تلك الدول كان له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر ،

كما أن دراسة (العلجة، بن شهرة) -والتي تمت بالتطبيق على دولة الجزائر ،وعلى ٥٧ دولة مصدرة للاستثمار في العالم باستخدام نموذج الجاذبية -، قد توصلت إلى أن الدول العربية لم تتجح بشكل كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وأن توافر تلك الاستثمارات في أي دولة يتوقف على المسافة بين كلا من الدول المصدرة والمستقبلة للاستثمار ،فضلا عن حجم السوق . وقد أشارت الدراسة إلى أن العلاقة بين حجم السوق ممثلا في الناتج المحلى الإجمالي، عدد السكان من جهة والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى تعتبر علاقة طردية، حيث أن زيادة الناتج المحلى الإجمالي تعنى ارتفاع الدخل، ومن ثم زيادة الاستثمارات، في حين أن العلاقة بين المسافة والمتغير الصوري (والذى يعبر عن اللغة المشتركة والعوامل الاجتماعية الأخرى) من جهة والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى تعتبر عكسية فكلما زادت المسافة كلما ارتفعت تكاليف النقل ،ومن ثم انخفاض الاستثمارات ،وعلى ذلك فإن وجود حدود مشتركة مع الدولة قد يؤدي لزيادة تدفقات الاستثمارات البينية بين الدول .^٧

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل ودراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول العربية باستخدام قاعدة بيانات محددة، ويعتمد النموذج التجريبي على نموذج جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي تم تقديره من خلال سلسلة من البيانات عن الناتج المحلى الإجمالي والمسافة بين الدول العربية، حيث يرتبط نموذج الجاذبية بعدد كبير من العوامل السياسية وغير السياسية (حجم السوق، المسافة، العوامل الثقافية).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تركز على الاستثمارات العربية البينية، والدور الذي يمكن أن تؤديه في دعم النشاط الاقتصادي للمنطقة العربية، وتحديد أهم الدول أداء، فضلا عن الوقوف على أهم أوجه القصور التي تحول دون استمرار عملية التكامل الاقتصادي العربي.

^٧ مبطوش العلجة & مدانى بن شهرة، تقديرات نموذج الجاذبية المطبقة على التدفقات البينية للاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تطبيقية على الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد ٢٠١٤/٦ ص ٢٩.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة في التحليل على منهجين:

أولاً: المنهج التحليلي، والذي يعتمد على جمع وتحليل البيانات ثم تفسيرها
ثانياً المنهج الكمي: والذي يعتمد على الاقتصاد القياسي من خلال تطبيق نموذج الجاذبية .

أولاً: إمكانات الدول العربية لاستخدام أسلوب التمويل المباشر ومدى اتاحة المناخ المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

١) واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية:

بتحليل بيانات الجدول رقم (١) بالملحق يتضح تضاعف قيمة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة العربية من ٧.٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى نحو ١٠ أضعاف لتبلغ نحو ٧٠ مليار دولار في ٢٠٠٦، وبالرغم من ذلك فإن تلك الاستثمارات لم تتعد ٥% من إجمالي الاستثمارات الواردة للعالم خلال تلك الفترة سنوياً، وفي عام ٢٠٠٧ ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لتبلغ نحو ٨٠ مليار دولار، مقارنة بالعام السابق، إلا أن نصيب الدول العربية من الاستثمارات العالمية قد انخفض ليبلغ ٤.٢%

وقد بلغ الاستثمار الأجنبي الموجه إلى الدول العربية أعلى قيمة له في عام ٢٠٠٧ ليبلغ نحو ٧٢.٤ مليار دولار، لتحقيق معدل نمو قدرة نحو ١٧% مقارنة بالعام السابق، أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الدول العربية كنسبة من إجمالي الاستثمارات العالمية، فقد انخفض من ٤.٤% في عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٣.٩% في عام ٢٠٠٧،^١ ومن الملاحظ أن نصيب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى الدول النامية بلغ نحو ١٤%، إلا أنه شهد ارتفاعاً طفيفاً في العام التالي ليتمثل نحو ١٤.٦% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الموجهة إلى الدول النامية.

وبالرغم من ذلك فإن المنطقة العربية قد شهدت انخفاضاً أقل مما شهدته الدول النامية ككل خلال الأزمة الاقتصادية عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ وبالرغم من انخفاض التدفقات النقدية الداخلة للمنطقة

^١ خالد حسين، دور الاستثمار العربي، دور الاستثمار العربي البيني والاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فرص العمل، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل (الدوحة ١٥-١٦ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٨، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، ص ٢.

العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ بمعدل ١٣%، إلا أنه في المتوسط أفضل، من الدول النامية الأخرى، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت، و قد يكون ذلك بسبب انخفاض اسعار البترول، وعدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن تباطؤ النمو الاقتصادي والذي أثر سلباً على الاستثمار الأجنبي في العالم . وفي عام ٢٠١٣ انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة للدول العربية لتبلغ نحو ٤٨.٥ مليار دولار، مقارنة بنحو ٥٣.٥ مليار دولار في العام السابق، بمعدل انخفاض يقدر بنحو ٩%، لتمثل نحو ٣.٣% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية لمباشرة الواردة إلى العالم، ونحو ٦.٢% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للدول النامية^٩ وفي عام ٢٠١٤ بلغت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية نحو ٤٤,٣ مليار دولار.^{١٠}

أما في عام ٢٠١٦ فقد شهدت تدفقت الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعاً إلى ٣٠.٨ مليار دولار مقارنة بنحو ٢٤.٦ مليار دولار في العام السابق، وهذا وقد تمثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية نحو ٨.١% فقط من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى العالم والذي قدر بنحو ٧٥.١ مليار دولار، و ٨.٤% من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى الدول النامية والتي بلغت نحو ٦٤٦ مليار دولار عام ٢٠١٦^{١١}

وتعكس زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة الثقة في الاقتصادات العربية، حيث شهدت المنطقة العربية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر تكاملاً أقوى مقارنة بالتجارة، حيث اتجه المستثمرون العرب بشكل متزايد للمشاريع الإقليمية، في ظل وجود فوائض مالية متزايدة، مع تراجع المستثمرين العرب عن الاستثمار في الغرب بعد ١١ سبتمبر، مما أدى إلى اكتساب المنطقة جاذبية جديدة للمستثمرين الخليجيين، حيث ساهمت سياسات التحرير والخصخصة والإصلاح في مختلف الدول العربية في تحسين المناخ الاستثماري بشكل لم يكن متاح قبل عقدين من الزمن^{١٢} ومن الملاحظ أن معظم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية في العقد الماضي كانت موجهة في الأساس لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي توقفت خلال الازمة المالية العالمية

^٩ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٤، ص ١٣

www.dhaman.org

^{١٠} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٦، ص ١٢

^{١١} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٧، ص ٧

^{١٢} Steffen Hertog, The GCC and Arab economic integration: a new paradigm, op-cit ,p 61-62

والربيع العربي بعد ذلك ،والذى أدى إلى تخفيض الاستثمارات الاجنبية المباشرة ،والذى بدا واضحا في الدول العربية مقارنة بالدول الاخرى¹³

٢) التوزيع الإقليمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة العربية (حسب الدولة المضيفة)

من الملاحظ أن التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر من دول الخليج قد شهدت ارتفاعا مضطربا ، فضلا عن أن تلك التدفقات قد وجهت بشكل أساسي إلى الدول العربية ،فوفقا لتقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في عام ٢٠٠٧ كانت الدول العربية غير المصدرة للبترول (ومن بينها مصر) أكبر مستقبل لتلك التدفقات الاتية من الدول المصدرة للبترول (دول الخليج) ، في حين كانت السعودية أكبر متلقى من دول الخليج ،بليها الإمارات في المركز الثاني ، ويرجع ذلك إلى الجهود التي بذلتها الحكومة الإماراتية لجذب الاستثمارات ،وتوفير المناخ الاستثماري الملائم ، ولا سيما فيما يخص تيسير إجراءات إنشاء شركات جديدة وتخفيض الضرائب والحد من البيروقراطية ،وبليها في المركز الثالث مصر ،ويرجع ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها مصر بشأن خصخصة البنوك ، فضلا عن التحسن الذى شهده مناخ الأعمال ،ثم تأتى لبنان في المركز الرابع ،بليها المغرب ثم ليبيا .^{١٤}

كانت دول مجلس التعاون الخليجي أكبر متلقى للاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠ لترتفع من ٥٤% من إجمالي الاستثمارات إلى ٦٠% خلال الفترة، وهو ما يظهر الاستقرار الاقتصادي، حيث بلغت التدفقات الموجهة للسعودية في عام ٢٠٠٨ نحو ٣٨.١٥مليار دولار لتشكل نحو ٣٩.٤ % من إجمالي التدفقات الموجهة للدول العربية، والتي بلغت ٩٦.٧٦مليار دولار، كما أنها ظلت أكبر متلقى في المنطقة العربية بوجه عام، ومجلس التعاون بوجه خاص في العام التالي، واعتبرت من أفضل ١٠ دول متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

وقد جاءت مصر في المرتبة الثانية خلال عام ٢٠١٠ بنحو ٦.٣مليار دولار ليشكل نحو ١٠%،بليها قطر ب٨% ،لتقدر التدفقات الداخلة إليها بنحو ٥.٥مليار دولار .وفى عام ٢٠١٣ احتلت مصر المركز الثالث كأكبر متلقى للاستثمارات الاجنبية المباشرة بعد الإمارات والسعودية ،لتمثل نحو

¹³ Investment and Growth in the Arab World A Scoping Note، Annual Meeting of Arab Finance Ministers, International Monetary Fund , Manama, Bahrain, April 2016.p8

^{١٤} خالد حسين، مرجع سابق ، ص ٤

١١.٥% من إجمالي الاستثمارات الموجهة للدول العربية^{١٥}، إلا أنه في عام ٢٠١٦ احتلت الإمارات المرتبة الأولى كأكبر مستثمر عربي لتبلغ استثماراتها نحو ٨٩.٨٦ مليار دولار ، ثم جاءت مصر في المرتبة الثانية بنحو ٨١.٠٧ مليار دولار ، والسعودية في المرتبة الثالثة بنحو ٧٤.٥٣ مليار دولار^{١٦}.

ثانياً: مفهوم الاستثمار العربية البينية وأهميتها للدول العربية

أخذ الاقتصاد العالمي في صياغة شكله العام بعد الحرب العالمية الثانية، حيث دخلت الدول في تكتلات بأشكال مختلفة، تراوحت ما بين اتفاقيات تجارة، ومناطق تجارة حرة واتحادات جمركية، وأسواق مشتركة، وأخيراً الاتحادات الاقتصادية.

ومن هنا جاءت الحاجة الملحة لخلق كيان عربي موحد في إطار تلك التكتلات ذات المصالح المشتركة، وهو ما بدأ بالفعل، حيث اتخذت خطوات جادة نحو هذا العمل لقيام السوق العربية المشتركة كنواة لبدء التكامل الاقتصادي في شتى المجالات، إلا أن هناك العديد من الأسباب التي تعتبر هي المسؤولة في المقام الأول عن ضعف وبطء عملية السير قدماً نحو التكامل العربي المشترك وهي^{١٧}:

- ضعف درجة التكامل بين الدول العربية
 - ضالة الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في عدد من الاقتصاديات العربية.
- هذا وقد بلغت استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الدول العربية عام ٢٠١١ نحو ٦٠% من إجمالي الإنفاق الاستثماري، إلا أن الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في الدول النفطية يعتبر منخفض ، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى استئثار القطاع الحكومي بالقيام المشروعات الضخمة ، في حين يحظى القطاع الخاص بدور كبير في الدول غير النفطية (مصر ، المغرب ، تونس ، الأردن)^{١٨}

^{١٥} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٣، ص ١٣

^{١٦} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٧، ص ١٧
^{١٧} Ahmed Galal & Bernard Hoekman ,between hope and reality ,An overview of Arab Economic Integration ,The Egyptian center for economic studies , p2.
https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/arabeconomicintegration_chapter.pdf

^{١٨} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ٢٠١١

في مصر يلعب القطاع الخاص دورا محوريا في النشاط الاقتصادي، حيث ساهم بنحو ١.٨% في معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤/٢٠١٣.^{١٩}

- غياب دور المؤسسات القومية التي تعنى بوضع وتنفيذ والرقابة على مشروع التكامل العربي وبالرغم من ذلك التدني في مستوى التكامل، إلا أن الفرصة مازالت سانحة أمام الدول العربية لتحقيق ذلك التكامل، ولاسيما في مجال الاستثمار، لما له من دور في دفع عجلة التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، نظرا للأداء الاقتصادي المتدني لتلك الدول مقارنة بالدول الأخرى (وذلك بمقارنة دخل الفرد والنتائج المحلي الحقيقي لتلك الدول والدول النامية الأخرى^{٢٠}).

إلا أنه نتيجة للانفتاح الاقتصادي الذي تشهده الدول العربية على العالم (حيث شكلت الصادرات العربية نحو ٤٢% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥)^{٢١}، لم تتأثر اقتصاديات الدول العربية بالتغيرات الاقتصادية الدولية فحسب ، بل امتد الأثر ليشمل التغيرات التي نشأت داخل المنطقة العربية وتركت أثارا متفاوتة على أداء الدول العربية وتشمل تلك التغيرات الانخفاض الحاد في أسعار البترول في عام ٢٠١٥ ،والذي أدى بدوره إلى التأثير سلبيا على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط ،حيث انخفضت الصادرات النفطية ، وبالتالي انخفضت عائدات تلك الصادرات النفطية للدول العربية المصدرة له .

إلا أن الوضع اختلف بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط ،حيث تأثرت إيجابيا بانخفاض أسعار النفط ،وذلك لانخفاض تكاليف الواردات من النفط^{٢٢} ،لذا نشأت الحاجة إلى دراسة الاستثمارات البينية العربية ومدى قدرة الدول العربية على تمويل مشروعات التنمية الخاصة بها.

إلا أنه بوجه عام فإن نمو الناتج المحلي الحقيقي للفرد في المنطقة العربية على مدار العقدين السابقين يعتبر أقل من باقي الدول النامية ، وبالرغم من أن أداء الاقتصاديات غير البترولية في المتوسط أفضل من أداء الاقتصاديات البترولية ، إلا أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد مازال أقل من المستوى المتوسط للدول النامية ، وقد انخفضت معدلات نمو الفرد في الدول البترولية نتيجة لانخفاض الدخل الحقيقي من البترول ،والزيادة المضطربة في نمو السكان ،بالإضافة إلى أن

¹⁹ البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية

²⁰ Ahmed Galal & Bernard Hoekman ,op-cit

²¹ صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٦ ، ص ٣٦٨

١

²² صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٦ ، ص ٢٧٦

درجة تكامل الدول العربية مع العالم الخارجي ضعيفة جدا ،^{٢٣} حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للدول العربية نحو ٢.٣% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للعالم في عام ٢٠١٥ ، كما أنها بلغت نحو ٩.٤% كنسبة من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى الدول النامية .^{٢٤}

كما بلغ معدل النمو الحقيقي في الدول العربية ككل نحو ٥.٤% في عام ٢٠٠٥ ، وأخذ في التقلب إلى ان بلغ ٣.٨% في عام ٢٠١٠ .^{٢٥} إلا أنه انخفض ليبلغ نحو ١.٩% في عام ٢٠١٦ في حين بلغ معدل النمو الحقيقي للعالم نحو ٣.٤% في نفس العام.^{٢٦}

(١) ماهية الاستثمار العربي البيئي:

تعرف الاستثمارات العربية البيئية بأنها تلك التدفقات الاستثمارية التي تأتي من شخصيات طبيعية أو اعتبارية عربية خارج الدولة العربية المضيفة ، على أن يتم توظيفها في مشروعات استثمارية عامة أو خاصة^{٢٧}

(٢) أهمية الاستثمار العربي البيئي:

ترجع أهمية الاستثمارات العربية البيئية إلى كونها أحد العناصر التي يمكن الاعتماد عليها في دعم والمضي قدما نحو التكامل الاقتصادي العربي وتتلخص أهمية الاستثمارات العربية البيئية فيما يلي:^{٢٨}

- المساهمة في تحقيق التنمية في الدول العربية:

²³ Mohamed A. chemingui, challenges perspectives on the impact of political reform on the trade reform in Arab countries, Newsletter of the economic research forum for the Arab countries, Iran and Turkey, volume 11.No2.summer 2004 ,p.2.

www.erf.org/CMS/getFile/php?id

^{٢٤} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٧

^{٢٥} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٠

^{٢٦} صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٧، ص ٤٠٠

^{٢٧} علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٩، القاهرة، ص ١٢٥

^{٢٨} بوخاري عبد الحميد، الاستثمارات العربية البيئية (الواقع والأفاق)، مجلة الباحث، عدد ٧، ٢٠٠٩/١٠، جامعة ورقلة، الجزائر، ص ٧١

حيث تقوم تلك الاستثمارات بضخ فائض المدخرات من الدول ذات الفائض الاستثماري إلى الدول ذات العجز الاستثماري، فضلا عن الدور الذي يلعبه تدفق الاستثمارات العربية البينية في زيادة الموارد المتاحة

للاستخدام في الدولة المضيفة، وكذلك زيادة كفاءة إنتاجية تلك الموارد نتيجة تشغيل المعطل منها

٢٩.

- التوصل إلى التكامل العربي لتشجيع الاستثمار:

لقد تركزت معظم الجهود العربية لتحقيق التكامل في المجالين السياسي والعسكري، ومن ثم تراجع التكامل الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى أن الدول النامية - بما فيها الدول العربية - تتميز بانخفاض درجة التطور التكنولوجي، لذلك فإن تحقيق ذلك التكامل الاقتصادي يستلزم خلق قاعدة إنتاجية قوية تدعم التبادل التجاري في الأساس، ومن ثم التكامل السياسي والعسكري^{٣٠}.

٣) تطور الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة:

أ) فيما يتعلق بالدول المستقبلة للاستثمارات العربية البينية ومن بيانات مصفوفة التدفقات

، وحصص التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية جدول ١ يتضح ما يلي: ^{٣١}

خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢ استأثرت السعودية بالمركز الأول لتحصل على ٤٥.٧ مليار دولار، لتمثل نحو ٤٤% خلال الفترة، يليها الإمارات، والتي حققت نحو ٣١.١ مليار دولار، بما يمثل نحو ٣٠% خلال الفترة، ثم مصر بنحو ٩.٧ مليار دولار، بنسبة ٩.٤%، يليها المغرب بنحو ٤.٧ مليار دولار بما يشكل ٤.٥%، ثم تأتي تونس لتحتل المركز الخامس لتجذب استثمارات بقيمة ٤.١ مليارات دولار، وبنسبة تقدر بنحو ٤%، ثم الجزائر بقيمة ٣.٨ مليارات دولار، وبما يمثل نحو ٤%، ثم سلطنة عمان في المركز السابع بقيمة ٣.٥ مليار دولار، وبنسبة ٣.٤%، ثم قطر وليبيا وموريتانيا بنسب ضئيلة جدا.

ومما سبق يتضح أن إجمالي الاستثمارات العربية الموجهة إلى السعودية والإمارات ومصر قد حققت نحو ٨٣.٧% من إجمالي الاستثمارات البينية العربية (وقد جذبت السعودية والإمارات ما يقدر بنحو ٧٤%)

^{٢٩} لوعيل بلال، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٦٩-٧٠.

شتاء، ربيع ٢٠١٥، ص ١٣١

^{٣٠} المرجع السابق، ص ١٣٢

^{٣١} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار الدول العربية، ٢٠١٤ ص ٨١

جدول ١ مصفوفة التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢
القيمة بالمليون دولار

الدولة	الإمارات	تونس	الجزائر	السعودية	عمان	قطر	مصر	المغرب	الإجمالي
الأردن		٢٩	٢٦٢	٢,٩٥٣	١٥٥	(١٣)	٢٣٧	٥٦	٣,٧٦٩
الإمارات		٢,٥٨٢	٤٢٢	١٤,٢٠٨		(٩٥)	٣,٦٤٥	٢,٣٤١	٢٥,٠٨٣
البحرين		٢٥	١٩٠	٧,٨٧٧	٥١٤	١٢	٥٣٧	١٠٣	٩,٢٥٨
تونس			١١٥				١٦	١٠٤	٢٧١
الجزائر		٢٦						١٨	٤٤
السعودية	١٠.٤٧٩	٦٤	١٥٧		٢٤	٧١٢	٢,٠٨٧	٥٩٧	١٤,١٢٠
السودان				٦١			٨		٦٩
سورية			٤	٨٢١				٢٧	٨٥٢
العراق		١٠		٢				٦٣	٧٥
عمان			٢٦٣	٢٩٨			٢٢٢	٦	٨٧٥
قطر	٤.٠٠١	٥٨٠	١٢٧	٤٣٥	٢٧٤		٦٢٠	١١٩	٥,٨٤٨
الكويت	١٦.٦٦٥	٣٧٨	٦٤٤	١٤,٨٦٣	٤٧١	٢٥٣	١١٣٠	١٠٢١	٣٥,٤٢٥
لبنان		٢	٢٦٥	٢,٣٨٤	١٠٨	١٤	٥٦٠	٦٣	٣,٣٩٦
ليبيا		٣٠٢					٥٢٨	٤٥	٨٦٩
مصر		٨٦	١,٣٠٨	١,٢٩٤				٩٨	٢,٧٨٦
المغرب		٤٤		١٠					٨٢
موريتانا								١٧	١٧
اليمن				٥٠٣			٤٧		٥٥٠
الإجمالي	٣١,١٤٥	٤,١٢٨	٧٥٧٣	٤٥,٧٠٩	٣,٥٢٦	٨٨٣	٩,٧٢١	٤,٦٧٨	١١٠٣,٣٨٩

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار ٢٠١٤

وتحليل الدول المصدرة تدفقات الاستثمارات العربية اليبينية خلال نفس الفترة، فقد احتلت الكويت المركز الأول حيث بلغت الاستثمارات الكويتية الموجهة للدول العربية نحو ٣٥.٤ مليار دولار، وبنسبة ٣٤.٣ % من إجمالي الاستثمارات، يليها في المركز الثاني الإمارات بقيمة ٢٥.١ مليار دولار لتمثل نحو ٢٤.٣ % من إجمالي الاستثمارات، يليها السعودية بقيمة ١٤ مليار دولار، بما يقدر بنحو ١٣.٧ %، ثم تأتي البحرين في المركز الرابع بقيمة ٩.٣ مليار دولار، بنسبة تقدر بنحو ٩ %

بليها قطر في المركز الخامس بقيمة ٥.٨ مليار دولار بما يمثل نحو ٥.٧%. ثم الاردن في المركز السادس بقيمة ٣.٨ مليارات دولار ونسبة ٣.٧%، ثم لبنان في المركز السابع بقيمة 3.4 مليارات دولار ونسبة ٣.٣%، ثم مصر في المركز الثامن لتصدر استثمارات بقيمة ٢.٨ مليار دولار بما يمثل ٢.٧%، ثم باقي الدول بنسب ضئيلة جدا .

وبالنسبة للسعودية: فقد احتلت الكويت المركز الاول كأكبر مستثمر حيث بلغت الاستثمارات الكويتية في السعودية نحو ١٤.٨٦٣ مليار دولار خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٠١) ، بنسبة ٣٢.٥% من إجمالي الاستثمارات الموجهة للسعودية، يليها الإمارات بقيمة ١٤.٢٠٨ مليار دولار ، بما يمثل نحو ٣١% ، ثم تأتي البحرين بقيمة ٧.٨٧٧ مليار دولار ، بحصة تقدر بنحو ١٧.٢% .

أما فيما يتعلق بالإمارات: فقد استحوذت أيضا الكويت على المركز الأول كأكبر مستثمر عربي، حيث بلغت استثماراتها نحو ١٦.٦٦٥ خلال الفترة، بنسبة ٥٣.٥% يليها السعودية بنحو ١٠.٤٧٩ مليار دولار، بنسبة ٣٣.٦% يليها قطر بنحو ٤.٠ مليار دولار، لتمثل نحو ١٢.٥% .

أما مصر : فقد كانت الإمارات أكبر مستثمر عربي في تلك الفترة ، حيث بلغت الاستثمارات الإماراتية نحو ٣.٦٤٥ مليار دولار ، بنسبة ٣٧.٥%، يليها السعودية بنحو ٢.٠٨٧ مليار دولار ، لتمثل نحو ٢١.٥%، يليها الكويت بنحو ١.١٣٠ مليار دولار ، بنسبة ١١.٦%، ثم قطر بنحو ٦٢٠ مليار دولار ، بحصة تقدر بنحو ٦.٤%، ثم لبنان بنحو ٥٦٠ مليار دولار ، بنسبة ٥.٧%، ثم تأتي البحرين لتستثمر بنحو ٥٣٧ مليار دولار خلال الفترة ، بما يشكل نحو ٥.٥%، يليها ليبيا بنحو ٥٢٢ مليار دولار ، ٥.٤%، فالأردن بقيمة استثمارات تقدر بنحو ٣٢٧ مليار دولار ، بنسبة ٣.٤% من إجمالي الاستثمارات العربية الواردة لمصر يليها سلطنة عمان بنحو ٢٢٢ مليار دولار ، بنسبة ٢.٣% .

أما بالنسبة للدول المستقبلية:

حصلت الإمارات على نحو ٤٧% من إجمالي الاستثمارات الكويتية الموجهة للمنطقة العربية خلال الفترة، يليها السعودية والتي جذبت نحو ٤١.٩% من إجمالي الاستثمارات الكويتية الموجهة للدول العربية، وبذلك تقدر الاستثمارات الواردة من الكويت إلى كلا من السعودية والإمارات نحو ٨٩% من إجمالي الاستثمارات الكويتية في المنطقة العربية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠٠١

• **أما بالنسبة للإمارات** فقد استحوذت السعودية على ما يقرب من ٥٦.٦% من إجمالي الاستثمارات الإماراتية الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة، يليها مصر بنسبة ١٤.٥%، وقد

استأثرت الإمارات على نحو ٧٤% من الاستثمارات السعودية للدول العربية خلال الفترة يليها مصر بنحو ١٤.٨%

ومما سبق يمكن القول بأن نحو ٧٥% من الاستثمارات العربية خلال الفترة كانت صادرة من كل من الكويت والإمارات والسعودية خلال الفترة.

• أما في عام ٢٠١٥، وبتحليل بيانات جدول رقم ٢ وبما يتضح من بيانات مصفوفة التدفقات، وحصص التدفقات الاستثمارية الواردة إلى أهم خمسة من الدول العربية فقد احتلت مصر المرتبة الأولى كأكبر دولة مستقبلية للاستثمارات العربية البينية لتبلغ نحو ١,٢٩٠ مليار دولار لتمثل نحو ٣٨% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية، يليها في المرتبة الثانية المغرب بنحو ١,٠٣١ مليار دولار، لتجذب نحو ٣٠,٤% من إجمالي الاستثمارات، يليها العراق في المرتبة الثالثة لتستقبل نحو ٦٢٦ مليون دولار، لتمثل نحو ١٨,٥%، يليها الأردن بنحو ٢٦٠.٤ مليون دولار لتمثل نحو ٧,٧%، وأخيراً تأتي الجزائر لتحتل بحوالي ١٨٤,٤ مليون دولار بنسبة ٥.٤%^{٣٢}.

• وبالنسبة للمغرب فقد احتلت الإمارات المرتبة الأولى كأكبر مستثمر عربي حيث شكلت الاستثمارات الإماراتية نحو ٥١٤,٣ مليون دولار، بما يمثل نحو ٤٩,٨% من إجمالي الاستثمارات العربية الموجهة للمغرب، يليها السعودية التي بلغت استثماراتها نحو ٢٥٣,٢ مليون دولار بنسبة ٢٤,٦% من إجمالي الاستثمارات العربية الموجهة للمغرب، يليها قطر والتي بلغت استثماراتها نحو ١٠٢,٦ مليون دولار لتمثل نحو ١٠% من إجمالي الاستثمارات العربية، يليها الكويت بنحو ٤٦,١ مليون دولار لتمثل نحو ٤,٥% من إجمالي الاستثمارات العربية، ثم تأتي أخيراً مصر بنحو ٣٤,٧ مليون دولار، بما يمثل نحو ٣,٤% من إجمالي الاستثمارات.

• أما فيما يتعلق بمصر، فقد احتلت الإمارات المركز الأول كأكبر مستثمر عربي بقيمة استثماراتها تبلغ نحو ٤٠١.٢ مليون دولار، لتمثل نحو ٣١,١% من إجمالي الاستثمارات العربية يليها السعودية بنحو ٢٨٤,٤ مليون دولار، لتشكل نحو ٢٢%، يليها الكويت بنحو ١٢٩,٦ مليون دولار، بنسبة ١٠.٠% ثم قطر بنحو ١٠٩,١ مليون دولار، بنسبة ٨,٥%

^{٣٢}(تقرير مناخ الإستثمار-٢٠١٦)

- وبالنسبة للجزائر، فقد بلغت الاستثمارات الإماراتية نحو ٥٧,٩ مليون دولار نسبة ٣١,٣% من الاستثمارات العربية، يليها لبنان بنحو ٢٦,٤ مليون دولار ليشكل نحو ١٤,٣% من إجمالي الاستثمارات العربية الموجهة للجزائر
- وفيما يتعلق بالأردن، فقد احتلت البحرين المركز الأول كأكبر مستثمر عربي بنحو ١٠٧,١ مليون دولار، بما يمثل نحو ٤١,١% من إجمالي الاستثمارات، يليها العراق بـ ٤٦,٧ مليون دولار، بما يشكل نحو ١٨%، يليها الكويت بنحو ٤٢,٩ مليون دولار، بما يمثل نحو ١٦,٥%، ثم الإمارات بنحو ٢٣ مليون دولار، لتمثل ما يقرب من ٩%

(ب) فيما يتعلق بالدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية يتضح ما يلي:

- احتلت الإمارات المركز الأول كأكبر مستثمر لتبلغ استثماراتها لدى الدول العربية الأخرى نحو ١.٣٤٥.٤ مليار دولار لتشكل نحو ٣٨,٧% من إجمالي في عام ٢٠١٥، وقد كانت المغرب أكبر مستقبل للاستثمارات الإماراتية، والتي بلغت نحو ٥١٤,٣ مليون دولار لتمثل نحو ٣٨,٢% من إجمالي الاستثمارات الإماراتية الموجهة للدول العربية، يليها مصر بنحو ٤٠١,٢ مليون دولار، لتشكل نحو ٢٩,٨%، يليها العراق بنحو ٣٤٩ مليون دولار، بما يمثل نحو ٢٥,٩% من إجمالي الاستثمارات الإماراتية.
- تأتي السعودية في المركز الثاني لتقدر استثماراتها بنحو ٥٥٥,٢ مليون دولار ليتمثل نحو ١٦%، من إجمالي الاستثمارات، معظم تلك الاستثمارات من نصيب كلا من مصر والمغرب، ليحظيا بنحو (٢٥٣,٢، ٢٨٤,٤) مليون دولار على التوالي بما يمثل نحو ٥١,٢% و ٤٥,٦%
- جاءت لبنان في المركز الثالث لتبلغ استثماراتها إلى الدول العربية نحو ٣٦٦ مليون دولار، بما يمثل نحو ١٠,٥٢%، وقد تم توجيه الجزء الأكبر من تلك الاستثمارات إلى العراق & مصر بنحو (٨٧,٧ & ٢٤٥) مليون دولار على التوالي، ليمثلا نحو ٦٦,٩% و ٢٣,٩%.
- هذا وقد شكلت الإمارات والسعودية ولبنان نحو ٦٧% من إجمالي الاستثمارات العربية الواردة إلى الدول العربية
- احتلت البحرين المرتبة الرابعة بحيث بلغت استثماراتها في الدول العربية نحو ٣٠٠,٨ مليون دولار ليتمثل نحو ٨,٧%، من إجمالي الاستثمارات العربية الوافدة، وقد استأثرت كلا من مصر والأردن فقط بكل الاستثمارات البحرينية، حيث حظيت مصر بنحو ١٩٣,٧ مليون

دولار بما يمثل ما يقرب من ٨١ % ثم تأتي الأردن بنحو ١٩% من إجمالي الاستثمارات البحرينية إلى الدول العربية، بما يمثل نحو ١٨% من إجمالي الاستثمارات

- وقد حظيت الكويت بالمركز الخامس بإجمالي استثمارات تقدر بنحو ٢٢٧.٦ مليون دولار، وقد احتلت مصر المركز الأول في جذب الاستثمارات الكويتية بقيمة مليون دولار لتمثل نحو ٥٧%، يليها المغرب لتقدر استثماراتها بنحو ٤٦,١ مليون دولار، بنحو ٢٠.٣%، يليها الأردن بنحو ٤٢.٩ مليون دولار، بنسبة ١٨.٨%.

جدول ٢ تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدولة من الدول العربية بالمليون دولار في عام ٢٠١٥

الدولة	الأردن	الجزائر	العراق	مصر	المغرب	الإجمالي
الأردن	٠,٠	٤,٧	٢٣,٠	٢٢,٠	٤٢,٦	٩٢,٣
الإمارات	٢٣,٠	٥٧,٩	٣٤٩	٤٠١,٢	٥١٤,٣	١,٣٤٥,٤
البحرين	١٠٧,١	٠,٠	٠,٠	١٩٣,٧	٠,٠	٣٠٠,٨
تونس	٠,٠	٣,٧	٠,٠	٦,٧	٢,٥	١٢,٩
السعودية	١٧,٦	-	-	٢٨٤,٤	٢٥٣,٢	٥٥٥,٢
السودان	-	-	-	٠,٨	-	٠,٨
سورية	١٧,٩	٧,٤	-	-	-	٢٥,٣
العراق	٤٦,٧	-	-	--	-	٤٦,٧
عمان	-	-	-	١٣,٤	٠,٣	١٣,٧
فلسطين	٠,١	١٥,٨	-	-	-	١٦,٠
قطر	٠,٤	-	-	١٠٩,١	١٠٢,٦	٢٣٢,١
الكويت	٤٢,٩	-	٠,٩	١٢٩,٦	٤٦,١	٢٢٧,٦
لبنان	-	٢٦,٤	٢٤٥,٠	٨٧,٧	٦,٩	٣٦٦,٠
ليبيا	٣,٠	-	--	١١,٦	٢,٥	١٧,١
مصر	٠,٩	١٠,٤	-	-	٣٤,٧	٤٦,٠
موريتانيا	-	-	-	-	٠,٥	٠,٥
اليمن	-	-	-	٢,٥	٠,٤	٢,٩
*أخرى	٠,٨	٥٨,٦	٢٣,٠	١٥٨,٤	٦٧,١	٣٠٧,٩
الإجمالي	٢٦٠,٤	١٨٤,٨	٦٢٦,٠	١,٢٩٠,٠	١,٠٣١,٠	٣,٣٨٧,٦

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١٦.

ج) تطور الاستثمارات العربية البينية من حيث عدد المشروعات الاستثمارية خلال الفترة

٢٠٠٣:٢٠١٦

هذا وقد شهدت الاستثمارات العربية البينية نقلاً واضحاً خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٦ من حيث عدد المشروعات المنفذة، حيث ارتفع عدد المشروعات الاستثمارية من ٩٦ في عام ٢٠٠٣ إلى ن بلغ أعلى قيمة ليبلغ ٣٥٣ مشروعاً في ٢٠١٢، ففي الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٦ ووفقاً للاستثمارات العربية البينية فقد بلغ عدد المشروعات نحو ٢٥٥٢ مشروعاً، وفيما يتعلق بالاستثمارات الواردة فقد احتلت السعودية المركز الأول، حيث بلغ عدد المشروعات الواردة نحو ٤٠٢ مشروعاً بنسبة ١٦% من إجمالي الاستثمارات البينية، يليها الإمارات لتستحوذ على ٢٨٣ مشروعاً لتمثل نحو ١١%، يليها مصر ب ٢٤٧ مشروعاً لتشكّل نحو ١٠%.

أما فيما يتعلق بالمروعات الاستثمارية العربية البينية فقد تم إنشاء ٩١ شركة في عام ٢٠١٦ ب ١٤٢ مشروع بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ٢٢.٢ مليار دولار، وقد استحوذت مصر على ما يفوق نصف تلك الاستثمارات حيث بلغت الاستثمارات الموجهة إلى مصر نحو ٦٠.٤% من إجمالي الاستثمارات، يليها السعودية لتمثل نحو ٢٣.٤%، يليها الأردن ب ٣.٤%، وقد احتلت الإمارات المركز الأول فيما يتعلق بالدول المصدرة للاستثمار بنسبة ٦٩.٤%، يليها السعودية بنسبة ٢٠.٩%، يليها مصر بنسبة ٣.٧%.^{٣٣}

أما فيما يختص بالاستثمارات الصادرة فقد اختلف الوضع قليلاً حيث احتلت الإمارات المركز الأول حيث استحوذت على ١٢٣٢ مشروعاً بنسبة ٤٨.٣% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية، يليها السعودية ب ٢٨٤ مشروعاً لتشكّل نحو ١١.١%، يليها الكويت ب ٢٧٤ مشروعاً لتمثل نحو ١٠.٧%

وفي سبيل تقييم أداء الدول العربية من حيث القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن الاعتماد على ما يسمى بمؤشر جاذبية الاستثمار، وهو مؤشر مركب يهدف تحليله إلى الوقوف على أسباب ضعف الدور الذي تلعبه الدول العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للعالم ككل، والتي لم تتعد ٣.٥% من إجمالي الاستثمارات العالمية خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٠٠)، كما أنها لم تتجاوز ٩.٤% من إجمالي الاستثمارات الموجهة للدول النامية خلال نفس

^{٣٣} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٧، ص ٧

الفترة،^{٣٤} حيث تعرف جاذبية الاستثمار على أنها (قدرة الدولة على جذب المشروعات الاستثمارية في فترة زمنية محددة)، وترتبط تلك القدرة بثلاثة مجموعات رئيسية من المحددات التي تؤثر في القرار الاستثماري في أي دولة، وعلى ذلك فإن مؤشر جاذبية الاستثمار يتكون من ثلاثة مجموعات رئيسية من المؤشرات، تنقسم إلى ١١ مؤشرا فرعيا، يتم تقسيمهم بالتالي إلى ٥٨ متغيرا كليا (يتم حساب معظمهم على أساس متوسط آخر ٣ سنوات لتجنب أثر التقلبات)، وذلك على النحو التالي:^{٣٥}

(١) مجموعة المتطلبات الأساسية: وتشمل العناصر الأساسية التي يجب توافرها في

الدولة المضيفة للاستثمار، والتي لا يمكن الاستغناء عنها، وتتضمن ٤ مؤشرات وهي:

(أ) مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي:

ويتضمن ما يلي:

- التغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

- معدل التضخم

- تغير سعر الصرف الحقيقي الفعال

- عدد الازمات التي مر بها سعر الصرف خلال العشر سنوات الأخيرة*

- الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

- الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

- إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

(ب) مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية:

ويتضمن العناصر المالية التي يستلزم توافرها في الدولة كشرط لجذب الاستثمار ويشمل ما

يلي:

- عرض النقود بمفهومه الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

- الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي

- نسبة القيمة السوقية للشركات المقيدة في سوق رأس المال إلى الناتج المحلي

الإجمالي

^{٣٤} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٦، ص ٧٠

^{٣٥} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٦، ص ٧٠

(ج) مؤشر البيئة المؤسسية: وتشمل القوانين والتنظيمات والتشريعات التي تنظم بيئة الأعمال، ومدى شفافيتها واستدامتها وتماشيها مع القوانين الدولية، فضلا عن السياسات المالية والنقدية، ومدى تطبيق القانون، وتقليل معدلات الفساد

(د) مؤشر بيئة أداء الأعمال:

وتتضمن إجراءات بداية النشاط، سهولة الحصول على تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، الحصول على الكهرباء، الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية، تنفيذ العقود، وكذلك حماية المستثمر.

(٢) مجموعة العوامل الكامنة:

(أ) مؤشر حجم وسهولة الوصول للسوق:

- ويشمل ما يلي: - الطلب المحلي الحقيقي للفرد
- نسبة التجارة الخارجية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي
- تغيرات الطلب المحلي
- مؤشر أداء التجارة
- معدل الضريبة الجمركية
- تكلفة التجارة عبر الحدود

(ب) مؤشر الموارد البشرية والطبيعية:

ويتضمن ما يلي:

العائد من الموارد الطبيعية / الناتج المحلي الإجمالي

المعدل المتوسط لنمو إنتاجية العمل

(ج) مؤشر عناصر التكاليف: يقصد به تكلفة عناصر الإنتاج، والتي تؤثر بشكل واضح في

القرار الاستثماري، ويشمل أربعة مكونات أساسية وهي:

(1) نسبة ضريبة العمل والمساهمات / الأرباح التجارية

(2) نسبة الضريبة الإجمالية / الأرباح التجارية

(3) الوقت اللازم لتحصيل الضريبة سنويا محسوبا بالساعة

(4) تكلفة الصادرات والواردات

(د) مؤشر الأداء اللوجيستي: ويعنى قدرة الدولة على توفير البنية الأساسية الملائمة لجذب

الاستثمارات (طرق، ومواصلات، وخدمات لوجستية)

هـ) مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: ويتضمن ما يلي:

- اشتراك الخطوط الأرضية لكل ١٠٠ نسمة
- اشتراك خطوط الهاتف النقال لكل ١٠٠ نسمة
- مستخدمي الإنترنت كنسبة من السكان

٣) مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية:

أ) مؤشر اقتصاديات التكتل: يشمل:

- عدد الشركات متعددة الجنسية والمنتمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ف
- رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الاستثمار الأجنبي العالمي
- الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات الاستثمار التي قامت الدولة بتوقيعها

ب) مؤشر التقدم التكنولوجي والتميز: ويشمل ما يلي:

- مؤشر تطور السوق
- مؤشر تطور بيئة الأعمال
- مؤشر المعرفة
- مؤشر الحكومة الإلكترونية

وحتى يتسنى دراسة مدى جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي يتم تقسيم الدول العربية إلى ما يلي:

- دول الخليج العربي (السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، سلطنة عمان)
- دول المشرق العربي (مصر، لبنان، الأردن)
- دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)
- دول الأداء المنخفض
- وتحليل نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار جدول رقم ٣ تبين ما يلي:
- احتلت الدول العربية ككل المركز الرابع في عام ٢٠١٧ بمتوسط قيمة للمؤشر تبلغ نحو ٤١.٦%، حيث احتلت دول التعاون الاقتصادي والتنمية المركز الأول بمتوسط مؤشر يبلغ نحو ٦٠.٦%، يليها دول شرق آسيا والمحيط الهادي، ثم في المركز الثالث تأتي دول أوروبا ووسط آسيا، وبذلك يمكن حساب ما يسمى بفجوة الجاذبية، والتي تعبر عن الفرق بين أداء دولة أو مجموعة ودولة أو مجموعة أخرى، والتي يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

- قيمة المؤشر العام لجاذبية الاستثمار في مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - قيمة المؤشر العام لجاذبية الدول العربية في نفس السنة / قيمة المؤشر العام لجاذبية الاستثمار في مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- وبذلك يمكن حساب فجوة الجاذبية للدول العربية في عام ٢٠١٧ على النحو التالي ٣٦

$$60-41.6/60=30.6$$
- وهو ما يعني أن قدرة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تفوق قدرة الدول العربية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يعادل ٣٠.٦%
- وتحليل المؤشر العام لجاذبية الاستثمار إلى مكوناته الثلاثة تبين أن أكبر فجوة بين مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبين مجموعة الدول العربي كانت فيما يتعلق بمجموعة العوامل الخارجية الإيجابية، حيث قدرت الفجوة بنحو ٤٣.٢% يليها مجموعة العوامل الكامنة حيث قدرت الفجوة بنحو ٢٧.٢% وأخيرا تأتي فجوة مجموعة المتطلبات الأساسية لتقدر بنحو ٢٣.٥%.

جدول ٣ المؤشر العام لجاذبية الاستثمار عامي ٢٠١٦ & ٢٠١٧

٢٠١٧		٢٠١٦		البيان
الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	
٦٨	٤١,٦	٦٧	٤١,٢	*الدول العربية
٨٧	٣٤,٩	٨٨	٣٤,١	دول أفريقيا
٢١	٦٠	٢١	٦٠	*دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
٤٧	٤٨,٩	٤٧	٤٨,٤	دول أوروبا وأسيا الوسطى
	٥١,٨		٥١,٣	دول شرق أسيا والمحيط الهادي
	٤٠,٥		٣٩,٩	أمريكا اللاتينية والكاريبي
	٣٨,٣		٣٦,٨	جنوب أسيا
	٤٧		٤٦,٦	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١٧

^{٣٦} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار ٢٠١٧

ويتحليل المؤشر العام لجاذبية الإستثمارات أن دول الخليج تحتل المركز الأول كأفضل أداء عربي بقيمة مؤشر تبلغ نحو ٥١.١%، يليها دول المشرق بقيمة ٤٢.٥%، يليها دول المغرب العربي بنحو ٤٠.٣% ثم أخيرا الدول ذات الأداء المنخفض بنحو ٢٧.٨ تشمل ١٦ دولة .
ومن الجدول رقم ٢ بالملحق يتضح ما يلي:

– فيما يتعلق بمجموعة المتطلبات الأساسية بوجه عام فقد احتلت دول الخليج المركز الأول يليها دول المغرب العربي ثم دول المشرق العربي وأخيرا الدول ذات الأداء المنخفض أما فيما يتعلق بمؤشر الاستقرار الاقتصادي فقد حظيت دول الخليج بأعلى أداء بقيمة 76.5 نقطة للمؤشر، يليها دول المغرب العربي، يليها دول المشرق العربي، وأخيرا دول الأداء المنخفض وقد احتلت دول المشرق العربي المركز الأول وفقا لمؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، يليها دول الخليج العربي، يليها دول المغرب العربي، ثم دول الأداء المنخفض وفيما يختص بمؤشر البيئة المؤسسية فقد استأثرت دول الخليج بأعلى قيمة للمؤشر يليها دول المغرب العربي، تلاها دول المشرق العربي، ثم دول الأداء المنخفض وأخيرا فأن المؤشر الفرعي المتعلق ببيئة الأعمال قد شهد تركزا لدى دول الخليج تلاها دول المغرب العربي، ثم دول المشرق العربي، ثم الدول الأقل أداءا ومما سبق يتضح أن دول الخليج العربي قد شهدت تفوقا في مؤشرات الاستقرار الكلي، والبيئة المؤسسية، وبيئة الأعمال، إلا أن دول المشرق العربي قد تفوقت في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، وقد حافظت دول المغرب العربي على مركزها (باستثناء مؤشر الوساطة المالية)، وكذلك الدول الأقل أداءا

أما مجموعة العوامل الكامنة فقد شهدت تفوق دول الخليج العربي يليها دول المشرق العربي، ثم دول المغرب العربي، ثم دول الأداء المنخفض ويتحليل المؤشر إلى مؤشرات الفرعية تبين ما يلي:

احتلت دول الخليج العربي المرتبة الأولى كأفضل أداء فيما يتعلق بمؤشر حجم السوق وسهولة النفاذ إليه، يليها دول المشرق العربي، فدول المغرب العربي، وأخيرا دول الأداء المنخفض فيما يتعلق بمؤشر الموارد البشرية والطبيعية فقد تميزت دول الخليج بفارق كبير عن باقي الدول العربية حيث حصلت على ٦٢.٧ نقطة، مقابل ٤٨ لدول المغرب العربي، يليها دول المشرق العربي ب نحو ٤٦.٥ مؤشر عناصر التكلفة، شهد تميزا في أداء دول الخليج، يليه دول المشرق بفارق بسيط، ثم دول المغرب العربي، ثم دول الأداء المنخفض

وفيما يختص بمؤشر الأداء اللوجستي فقد كانت دول الخليج أكثر الدول العربية تميزا بقيمة ٦٥.٩، يليها دول المشرق العربي بفارق كبير لتبلغ قيمة المؤشر نحو ٤٦.٣، يليها دول المغرب العربي، وأخيرا الدول ذات الأداء المنخفض لتحقق قيمة غية في الانخفاض تقدر بنحو ١٦، وهو ما يعنى الاحتياج الشديد لتلك الدول لتطوير البنية الأساسية والخدمات اللوجستية حتى تكون قادرة على جذب الاستثمارات بشكل كفاء.

وبناء على مجموعة المؤشرات الخارجية الإيجابية فقد حصلت دول الخليج العربي على أفضل أداء يليها بفارق بسيط دول المشرق العربي، ثم تأتى دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة، وإخيرا دول الأداء المنخفض. وقد لوحظ أن أعلى قيمة لمؤشر اقتصاديات التكتل، -والذى يعنى بدراسة دور الشركات متعددة الجنسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- كانت من نصيب دول المشرق بقيمة ١٨.٤، يليها دول المغرب العربي والتي حظيت بقيمة للمؤشر قدرت بنحو ١٦.١، في حين احتلت دول الخليج العربي ولأول مرة المرتبة الثالثة ليقدر المؤشر بنحو ١٣.٣، يليها كما في كل المؤشرات دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة وأخيرا فقد كانت دول الخليج متفوقة وفقا لمؤشر التقدم والتميز التكنولوجي، يليها دول المشرق العربي.

وبالرغم من التفوق النسبي لدول الخليج في عدة أوجه مما يعكس صورة إيجابية تتعلق بالمستقبل إلا أنه من الملاحظ اعتماد معظم اقتصاديات الدول العربية على البترول ومشتقاته سواء بشكل مباشر (دول الخليج العربي والعراق وليبيا والجزائر) أو بشكل غير مباشر (الدول التي تتعاون مع الدول النفطية سواء في مجال التجارة أو الاستثمار أو توفير العمالة)، مما يؤدي إلى ارتباط النمو الاقتصادي في الدول العربية بتقلبات سعر البترول، وبالتالي عدم استقرار معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي^{٢٧}

وفي عام ٢٠١٦ ووفقا لتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية^{٢٨}، تم تصنيف الدول العربية وفقا لمراحل التنمية الاقتصادية إلى :

^{٢٧} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٦، ص ٧٢

^{٢٨} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٦، المرجع السابق، ص ٩٤

أ) الاقتصاديات المبنية أساسا على الموارد الطبيعية (موريتانيا، السودان، اليمن) وهي تلك التي تسعى لجذب الاستثمارات الاجنبية التي تتسم بانخفاض تكاليف العمالة وتوافر الموارد الطبيعية لإنتاج سلع وخدمات عادة ما تكون عادية أو غير بالغة التعقيد، وعلى ذلك فإن العناصر التي تحدد جاذبية اقتصاديات تلك الدول تلك التي تتواجد في مجموعة المتطلبات الأساسية

ب) الاقتصاديات المبنية أساسا على الكفاءة والفعالية، وتشمل 9 دول (السعودية، العراق، الكويت قطر تونس، المغرب، الجزائر، مصر)

فعند انتقال اقتصاديات الدول إلى المرحلة التالية والتي تشمل السعي إلى التطوير والتحديث، ورفع مستوى الكفاءة، فإنها تعتمد في أدائها على رفع مستوى الإنتاجية، من خلال العمل على إدخال طرق إنتاج أكثر كفاءة وفعالية، وهو ما بدوره يمكن من تحسين جودة السلع والخدمات، بما يتماشى مع مستويات الدخل المرتفعة. وتعتمد الدولة في تلك المرحلة بشكل أساسي على العوامل الكامنة

ج) الاقتصاديات التي بلغت فعليا مرحلة التطوير والابتكار في جذب الاستثمار، وتشمل (الإمارات، البحرين، عمان، لبنان)،

- وبالنسبة لتلك الدول فإنها تتنافس فيما بينها على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية لتقديم سلع وخدمات متميزة وأكثر تعقيدا، وهو الأمر الذي يتطلب استخدام أحدث وسائل الإنتاج وأكثرها تطورا وتعقيدا، ومن ثم الاستفادة من العوامل الخارجية الايجابية المتوافرة في البيئة الاستثمارية.^{٣٩}

ثالثا نموذج الجاذبية:

١- مفهوم الجاذبية :

يعد نموذج الجاذبية من أنجح أساليب قياس تدفقات التجارة أو الاستثمار داخل إقليم ما أو بين الأقاليم عند تحرير التجارة البينية، وكذلك عند تحرير تدفق الاستثمارات بين الأقاليم. وقد شهد نموذج الجاذبية اهتماما واسعا بين الاقتصاديين، ولا سيما مع تزايد التكتلات الاقتصادية، حيث اشتق اسم ذلك النموذج من قانون الجاذبية للعالم نيوتن^{٤٠}، وقد كانت بداية تطبيق نموذج

^{٣٩} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٦، ص ٩٥

^{٤٠} علاوى محمد لحسن، تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج الجاذبية، Gravity model، مجلة الباحث عدد ٢٠١٢/١٠، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص ١١

الجاذبية في الستينات لتقدير الأثار المترتبة على الحدود الدولية على تدفقات التجارة، وقد كان (1963) Poyhenen & (1963) Linnemann & (1962) Tinbergen من أوائل الاقتصاديين الذين استخدموا ذلك النموذج، حيث اعتبر (1962) Tinbergen أول من اكتشف قانون الجاذبية في العلاقات الدولية⁴¹

ويعتبر نموذج الجاذبية من أنجح الأدوات التحليلية وأكثرها شيوعاً في الاقتصاد الدولي، وذلك بسبب قوته التفسيرية المرتفعة، وسهولة إتاحة البيانات فيما يتعلق بالتجارة في السلع، إلا أنه في الوقت الحالي أصبح من أنجح الأدوات في تحليل تدفقات الاستثمارات بين الدول.⁴²

حيث أنه وفقاً لنموذج لجاذبية يمكن تفسير الاستثمار بين دولتين $Iijt$ المتجه من الدولة i إلى الدولة j في الفترة t ، بالمسافة $Dijt$ ، وبمستوى الإنتاج في الدولة Yit والدولة المستوردة Yjt ، وكذلك عدد السكان فيها Njt ، والمصدرة Nit ، ثم تم توسعة بإضافة متغيرات تعكس جودة البيئة الاستثمارية، فضلاً عن المتغيرات الصورية التي تمكن من تحويل بيانات السلاسل الزمنية للدول المختلفة إلى نظام $Panel Data$ ، والذي يمكن من معرفة أثر استثمارات كل دولة على حدة في إطار نفس النموذج، وكذلك الأثر التجميعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين أهم الشركاء من ناحية، ومصر من ناحية أخرى.

ويتخذ النموذج في شكلة الأساسي الصيغة التالية⁴³ : $fij = G * Mi \times Mj / D_{2ij}$

حيث fij : تدفق التجارة (صادرات أو واردات) من الدولة i إلى الدولة j

G ثابت مستقل عن تدفق الاستثمارات والمسافة

$MiMj$: الحجم الاقتصادي للدولتين ويقاس بالنتائج المحلي الإجمالي GDP

Dij يمثل مربع المسافة بالكيلو متر أو الميل، ويعبر عن تكلفة التجارة،

أما فيما يتعلق بالنموذج الخاص بالدراسة فسوف تصبح العلاقة على النحو التالي:

$$Iij = CGDPi * GDPj / D_{2ij}$$

حيث Iij : تدفق الاستثمار بين الدولتين

$GDPi$ الناتج المحلي الإجمالي للدولة i

⁴¹ Pawel Folfas M.A., op-cit, p2.

⁴² Pawel Folfas M.A., op-cit, p3.

⁴³ Aron kineses and Geza Toth, Examples for Application of Gravitational Mode in the investigation of spatial structure, journal of Mathematics and system science 3(2013) 477-490, p478.

GDP_j الناتج المحلي الإجمالي للدولة j

أما D_{ij} فيعبر عن المسافة

ويتم تحويل المعادلة إلى الشكل الخطي لأغراض التحليل

$$\log l_{ij} = C + B_1 \log GDP_i + B_2 \log GDP_j - B_3 \log D_{ij}$$

هذا ويمكن تفسير تدفق الاستثمار بين الدولتين كمتغير تابع اعتمادا على لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي في الدولة i ، ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي في الدولة j ، ولوغاريتم المسافة بينهما، كما أن المعلمات B_1 و B_2 و B_3 تمثل مرونة تدفق الاستثمار لتفسير حجمة والمسافة بين الدول . وتشير B_1 إلى أن زيادة تدفق الاستثمار بمعدل ١% إذا زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي إلى الدولة i ، ويقل إذا زادت المسافة بينهما بنسبة ١% .

في حين يمثل C حجم الاستثمار المستقل عن كلا من حجم الناتج المحلي الإجمالي في الدولتين ، وكذلك المسافة بينهما .

٢- النموذج

يمكن صياغة النموذج المقترح استنادا إلى النظرية الاقتصادية والدراسات القياسية السابقة بحيث يمكن استخدام المتغيرات الصورية **Dummy Variable** لبناء نموذج واحد يعبر عن الدول العربية ذات أكبر تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر (الإمارات - السعودية - الكويت - ثم قطر) ، وذلك من خلال الاستناد لطرق تقدير النظم (او طرق المعلومات الكاملة) المطورة بواسطة زلنر ، والتي تمكن من تحسن دقة التقديرات ، ورفع كفاءتها .

وفي ظل استخدام المتغيرات الصورية d_1, d_2, d_3, d_4 للدول الأربع على التوالي، ومن ثم يكون النموذج

$$\log l_{ij} = a_0 + a_1 d_1 \log GDP_1 + a_2 d_2 \log GDP_2 + a_3 d_3 \log GDP_3 +$$

$$a_4 d_4 \log GDP - B_1 \log D_1 - B_2 \log D_2 - B_3 \log D_3 - B_4 \log D_4 + ut$$

حيث : $\log l_{ij}$: لوغاريتم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الدول العربية إلى مصر
 $\log GDP_1$: لوغاريتم الناتج المحلي للإمارات ، وهكذا ، $B_1 \log D_1$ لوغاريتم المسافة بالنسبة للإمارات وهكذا..

a_0 : المقطع الثابت للدالة ككل.

٣- تقييم النتائج اقتصاديا وإحصائيا وقياسيا:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها عند تقدير العلاقة في الشكل اللوغاريتمي المزدوج، كانت النتائج موافقة اقتصاديا فكانت الإشارة موجبة بالنسبة لنتائج الناتج المحلي (العلاقة طردية)، وسالبة بالنسبة للمسافة، سواء في حالة الأثر المجمع لأهم شركاء تدفق الاستثمار مع مصر.

إحصائيا بلغت قيمة معامل التحديد 0.61 ، وكانت العلاقة ككل معنوية وفقا لاختبار f ، إلا ان اختبار T أسفر عن عدم المعنوية لأي دولة على حدة في حالة $panel$ ، إلا أنه في ظل حالة التقدير المجمع لكل الدول كانت معنوية سواء بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي أو المسافة، وإن انخفضت قيمة معامل التحديد لتبلغ نحو 0.587 .

أما قياسيا فقد بلغت قيمة معامل $Durbin-Watson$ 2.918 في حالة $panel$ Data، ومن ثم فإن الفرق 1.1 يقع بين الحد الأدنى والأعلى، ومن ثم لا يمكن الحكم بوجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، أما في حالة التقدير المجمع فكانت قيمة إحصائية $Durbin-Watson$ 2.65 ، والفرق يقع بين الحدين، ومن ثم لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي، وهكذا تكون النتائج مقبولة أيضاً قياسيا. ومما سبق يمكن تلخيص النتائج على النحو التالي:

في حالة النتائج المجمعة لأهم شركاء تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مع مصر كانت النتائج مقبولة اقتصاديا وإحصائيا وقياسيا، أما في حالة ال $panel$ Data فلم تكن مقبولة إحصائيا

النتائج والتوصيات:

(١) بالرغم من إجراءات الإصلاح التي اتبعتها ومازالت تتبعها إلا أن الدول العربية تعاني من عدم توافر البيئة المناسبة التي تقف حائلا امام انسياب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من كل دول العالم بوجه عام، وقد ازداد الامر تعقيدا بعد الازمة الاقتصادية العالمية وثورات الربيع العربي وما لحق بها من تقلب في أداء الاستثمارات الأجنبية الواردة للمنطقة العربية ككل.

(٢) مازال أداء الدول العربية منخفضا مقارنة بأداء باقي دول العالم والدول النامية الأخرى حيث لم يتعد نصيب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة $2000 - 2015$ ، نحو 3.5% من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى العالم، 9.4% من تلك الواردة إلى الدول النامية

٣) خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢ بلغ إجمالي الاستثمارات العربية الموجهة إلى السعودية والإمارات ومصر نحو ٨٣.٧% من إجمالي الاستثمارات البينية العربية (وقد جذبت السعودية والإمارات ما يقدر بنحو ٧٤%)

٤) أما فيما يتعلق بالدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية خلال نفس الفترة، فقد احتلت الكويت المركز الأول بنسبة ٣٤.٣% من إجمالي الاستثمارات، يليها الإمارات دولار لتمثل نحو ٢٤.٣%، يليها السعودية بنحو ١٣.٧%، ثم البحرين بنحو ٩%، يليها قطر بما يمثل نحو ٥.٧%، ثم الاردن بنسبة ٣.٧%، ثم لبنان بنسبة ٣.٣%، ثم مصر بنسبة ٢.٧%
٥) أما مصر، فقد كانت الإمارات أكبر مستثمر عربي في تلك الفترة، يليها السعودية، يليها الكويت

لتمثل نحو ٧٥% من الاستثمارات العربية الواردة لمصر خلال الفترة

٦) أما في عام ٢٠١٥ فقد احتلت مصر المرتبة الأولى كأكبر دولة مستقبلة للاستثمارات العربية البينية لتمثل نحو ٣٨% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية، يليها المغرب، لتجذب نحو ٣٠.٤% من إجمالي الاستثمارات، يليها العراق بنحو ١٨.٥%، يليها الاردن بنحو ٧.٧%، ثم الجزائر بنسبة ٥.٤%.

٧) فيما يتعلق بالدول المصدرة للاستثمارات فقد اختلف الوضع في عام ٢٠١٥، حيث احتلت الإمارات المركز الأول كأكبر مستثمر عربي بنحو ٣٨.٧% من الإجمالي ٢٠١٥، يليها السعودية

٨) شكلت الإمارات والسعودية ولبنان نحو ٦٧% من إجمالي الاستثمارات العربية الواردة إلى الدول العربية عام ٢٠١٥

٩) فيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية العربية البينية فقد استحوذت مصر على ما يفوق نصف تلك الاستثمارات حيث بلغت الاستثمارات الموجهة إلى مصر نحو ٦٠.٤% من إجمالي الاستثمارات، يليها السعودية لتمثل نحو ٢٣.٤%، يليها الأردن ب ٣.٤%، وقد احتلت الإمارات المركز الأول فيما يتعلق بالدول المصدرة للاستثمار بنسبة ٦٩.٤%، يليها السعودية بنسبة ٢٠.٩%، يليها مصر بنسبة ٣.

وهو ما يعنى التقدم الذي يشهده المناخ الاستثماري في مصر مما يؤهله لاستقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية

١٠) أما فيما يختص بالاستثمارات الصادرة فقد اختلف الوضع قليلا حيث احتلت الإمارات المركز الأول حيث استحوذت على ١٢٣٢ مشروعا بنسبة ٤٨.٣% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية، يليها السعودية ب ٢٨٤ مشروعا لتشكل نحو ١١.١%، يليها الكويت ب ٢٧٤ مشروعا لتمثل نحو ١٠.٧%

١١) وفقا للمؤشر العام لجاذبية الاستثمار، فقد احتلت الدول العربية ككل المركز الرابع في عام ٢٠١٧ حيث احتلت دول التعاون الاقتصادي والتنمية المركز الأول، يليها دول شرق اسيا والمحيط الهادي، ثم في المركز الثالث تأتي دول أوروبا ووسط أسيا

١٢) تحتل دول الخليج المركز الأول كأفضل أداء عربي، يليها دول المشرق، يليها دول المغرب العربي ثم أخيرا الدول ذات الأداء المنخفض

١٣) وتحليل المؤشر العام لجاذبية الاستثمار إلى مكوناته الثلاثة تبين أن أكبر فجوة بين مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبين مجموعة الدول العربي كانت فيما يتعلق بمجموعة العوامل الخارجية الإيجابية، يليها مجموعة العوامل الكامنة وأخيرا تأتي فجوة مجموعة المتطلبات الأساسية لتقدر بنحو ٢٣.٥%

١٤) شهدت دول الخليج العربي تفوقا في مؤشرات الاستقرار الكلي، والبيئة المؤسسية، وبيئة الأعمال، إلا أن دول المشرق العربي قد تفوقت في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، وقد حافظت دول المغرب العربي على مركزها (باستثناء مؤشر الوساطة المالية)، وكذلك الدول الأقل أداء

١٥) أما مجموعة العوامل الكامنة فقد شهدت تفوق دول الخليج العربي يليها دول المشرق العربي، ثم دول المغرب العربي، ثم دول الأداء المنخفض

١٦) وبناء على مجموعة المؤشرات الخارجية الإيجابية فقد حصلت دول الخليج العربي على أفضل أداء يليها بفارق بسيط دول المشرق العربي، ثم تأتي دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة، وأخيرا دول الأداء المنخفض. وقد لوحظ أن أعلى قيمة لمؤشر اقتصاديات التكتل، -والذي يعنى بدراسة دور الشركات متعددة الجنسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- كانت من نصيب دول المشرق بقيمة ١٨.٤، يليها دول المغرب العربي والتي حظيت قيمة للمؤشر قدرتها بنحو ١٦.١، في حين احتلت دول الخليج العربي ولأول مرة المرتبة الثالثة ليقدر المؤشر بنحو ١٣.٣، يليها كما في كل المؤشرات دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة

- وأخيرا فقد كانت دول الخليج متفوقة وفقا لمؤشر التقدم والتميز التكنولوجي، يليها دول المشرق العربي

فيما يتعلق بنموذج الجاذبية تبين أنه في حالة النتائج المجمعة لأهم شركاء تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مع مصر كانت النتائج مقبولة اقتصاديا وإحصائيا وقياسيا، أما في حالة الـ Panel Data فلم تكن مقبولة إحصائيا، وهو ما يعنى ضرورة وجود تدفق للاستثمار الأجنبي من تلك الدول مجتمعة ليكون لها أثار معنوية، إلا أن الاستثمار المتدفق من كل دولة لم يكن له أثر ذو أهمية

التوصيات:

(١) تشجيع القيام بالمشروعات التنموية بما يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ومع سياساتها الاقتصادية ورؤيتها الاستراتيجية، ودعم المشروعات التي تنتج سلعا إنتاجية، وتوقف الاعتماد على إنتاج تصدير المواد الخام للخارج فقط، لما يتركه من اثار سلبية على التوظيف والإنتاج

(١) التوسع في بذل الجهود والإسراع بالإصلاح الاقتصادي في الدول العربية
(٢) اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تعمل على تعزيز التكامل العربي وتوفير المناخ الاستثماري الملائم البلدان للاستفادة الكاملة من كافة الموارد المتاحة، وضمان سهولة إنسياب رؤوس الأموال من الدول ذات الفوائض المالية، إلى تلك الدول ذات العجز المالي.

(٣) تشجيع توقيع وتفعيل اتفاقيات الاستثمار الثنائية بين الدول العربية
(٤) تعزيز الجهود سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي العربي تهيئة المناخ الاستثماري، ومن ثم إعادة استقطاب الاستثمارات العربية التي ذهبت لخارج المنطقة العربية

(٥) الإسراع بالعمل على دعم الاستثمارات العربية البينية كمصدر أكثر استقرارا من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية بدلا من الاعتماد على القروض سواء الداخلية أو الخارجية وما تتركه من أثار سلبية على المدى الطويل وهو ما يعنى ضرورة وجود تدفق للاستثمار الأجنبي من تلك الدول مجتمعة ليكون لها أثار معنوية، إلا أن الاستثمار المتدفق من كل دولة لم يكن له أثر ذو أهمية، وهو ما يستلزم اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها جذب الاستثمارات العربية بوجه عام على النحو السالف ذكرة، واستثمارات دول الخليج بوجه خاص، ولا سيما انها تتمتع بمميزات قد لا تحظى بها باقي الدول العربية، وهو ما تبين من تحليل المؤشرات الاقتصادية للدول العربية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية :

١. بلقاسم العباس، الاستثمارات البيئية العربية، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية ، العدد الثامن والثمانون ، الكويت ، ديسمبر/ كانون الأول ، ٢٠٠٩ السنة الثامنة .
٢. البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية
٣. بوخاري عبد الحميد، الاستثمارات العربية البيئية (الواقع والأفاق)، مجلة الباحث، عدد ٧ ، ٢٠٠٩/١٠، جامعة ورقلة، الجزائر، ص ٧١
٤. خالد حسين ، دور الاستثمار العربي البيئي و العربي البيئي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فرص العمل، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل (الدوحة ١٥-١٦ نوفمبر / تشرين الثاني) ، ٢٠٠٨، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا ، الأمم المتحدة ، بيروت ، لبنان ، ص ٢.
٥. علاوى محمد لحسن، تحليل تدفقات التجارة العربية البيئية باستخدام نموذج الجاذبية، Gravity model، مجلة الباحث عدد ١٠/٢٠١٢، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر .
٦. علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٩، القاهرة.
٧. لوعيل بلال، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البيئية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٦٩-٧٠ شتاء، ربيع ٢٠١٥، ص ١
٨. مبطوش العلجة & مدانى بن شهرة، تقديرات نموذج الجاذبية المطبقة على التدفقات البيئية للاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تطبيقية على الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد ٦/٢٠١٤ .
٩. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٠.
١٠. www.dhaman.org
١١. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت ٢٠١١.

١٢. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ٢٠١٣.
١٣. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ٢٠١٤.
١٤. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ٢٠١٦.
١٥. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت ٢٠١٧.

المراجع الأجنبية

1. Ahmed Galal & Bernard Hoekman, between hope and reality, An overview of Arab Economic Integration, The Egyptian center for economic studies,p6.
https://www.brookings.edu/wpcontent/uploads/2016/07/arabeconomicintegration_chapter.pdf
2. Aron kincses and GezaToth, Examples for Application of Gravitational Mode in the investigation of spatial structure, journal of Mathematics and system science 3(2013) 477-490, p478.
3. Aron kineses and GezaToth, Examples for Application of Gravitational Mode in the investigation of spatial structure, journal of Mathematics and system science 3(2013) 477-490
Economics, Institute of International Economics, 2011.
<http://eprints.lse.ac.uk/29875/>
4. Investment and Growth in the Arab World A Scoping Note، Annual Meeting of Arab Finance Ministers, International Monetary Fund , Manama, Bahrain, April 2016.
5. Mohamed A. chemingui, challenges perspectives on the impact of political reform on the trade reform in Arab countries, Newsletter of the economic research forum for the Arab countries, Iran and Turkey, volume 11.No2.summer 2004.

6. *Pawel Folfas M.A.* FDI between EU member states: Gravity model and Taxes, *Warsaw School of Economics, Institute of International Economics, 2011, p 7*
7. Steffen Hertog, The GCC and Arab economic integration: a new paradigm, The London school of Economics and Political Sciences, LSE research online November 2010, 14(1) ,
8. *Tang, L, &Trevino,LJ(2010).ICT development and the regional vs. global Strategies of MNEs .Multinational business review ,18(4),51-70.*
9. Thomas Chaney, The Gravity Equation in International Trade, An Explanation, University of Chicago, September, 2011.
10. UNCTAD, world Investment Report, 2000
11. www.erf.org.eg/CMS/getFile/php?id